

شاحر إيلان

الفلسطينيون أصابوا، نحن أخطأنا*

إن أرقام الإحصاء السكاني الذي قام به الفلسطينيون سنة 1997 موثوق بها، والتوقعات المبينة عليها بالنسبة إلى النمو السكاني خلال العقد المقبل معقولة. هذا ما يقوله مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي (Central Bureau of Statistics) وفي وثيقة سلمت إلى لجنة مراقبة الدولة في الكنيست الإسرائيلي. والتفسير الذي تقدمه الوثيقة للتناقض بين المعطيات الفلسطينية والمعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي على امتداد العقد الماضي، هو أن تقديرات المكتب كانت مغلوطة، ومستندة إلى إحصاء قديم جداً يعود إلى سنة 1967، وهي تنحى نحو التقليل في التقدير. ويكتب أحمد حليحل، رئيس قسم الديموغرافيا في مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي: "لقد أجري الإحصاء الفلسطيني وفقاً للأصول الدولية المعترف بها، وكانت إجراءات الإحصاء صحيحة".

وثمة لوثيقة مكتب الإحصاء صلة بالسجل العاصف الذي يقسم المؤسسات السياسية والعلمية فيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد انحاز مكتب الإحصاء عملياً إلى جانب مدرسة الديموغرافيا العريضة، التي تستند إليها التقديرات الفلسطينية، والتي تعتبر أن نحو ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني يقيمون بالضفة الغربية وقطاع غزة. هذا، على عكس وثيقة جديدة نشرت منذ نحو ستة أشهر من جانب فريق إسرائيلي - أميركي من الخبراء، برئاسة بن تسيمرمان ويورام إيتنغر، تذكر أن 2.4 مليون فلسطيني فقط يقيمون في الأراضي المحتلة.

والزعم بأن عدد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة أدنى كثيراً مما يظن عادة إنما يخدم أولئك الذين يحتاجون بأن فك الارتباط غير ضروري.

وقد لاحظ فريق تسيمرمان - إيتنغر، في جملة ما لاحظ، أنه استناداً إلى الأرقام التي يقدمها مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة كان 3.2 ملايين نسمة سنة 2000. واستناداً إلى أرقام مكتب الإحصاء الإسرائيلي، فإنه لم يكن يقيم في هذه الأراضي سنة 1990 إلا 1.5 مليون فلسطيني. وقد كتب هذان الخبيران أن النمو السكاني بنسبة 109% في غضون عقد من السنين "إنما يقارب ضعف ذلك في معظم دول العالم". وبعبارة أخرى، فإن هذا الفارق غير معقول وغير منطقي، والأرجح أن أحد المكتبين (أو كلاهما) قد أخطأ. والآن يعترف مكتب الإحصاء الإسرائيلي بأنه هو الذي أخطأ.

ويكتب حليحل أيضاً، في الوثيقة التي أرسلت إلى الكنيست، "أن افتراضات [مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني] بشأن النمو الطبيعي تبدو معقولة ومناسبة... لكن افتراضات المكتب الفلسطيني في شأن ميزان هجرة إيجابي تبدو مبالغاً فيها بالنسبة إلى فترة انتفاضة وأزمة اقتصادية". وفي الحقيقة، فإن المكتب الفلسطيني عدل مؤخراً تقديراته وخفض تقديره لعدد الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية من 3.8 إلى 3.6 ملايين نسمة (بما في ذلك القدس الشرقية).

وقد كتب إحصائي الحكومة، البروفسور شلومو يتسحاقي، إلى رئيس لجنة رقابة الدولة في الكنيست، النائب يوري شتيرن ([حزب] الاتحاد الوطني)، أن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لا يستطيع أن يقدم تقديراً خاصاً به لعدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه لا يستطيع جمع المعطيات هناك.

إن كون المكتب الفلسطيني تمكن من شطب نحو 200.000 نسمة يمكن اعتباره إنجازاً بالنسبة إلى فريق خبراء تسيمرمان - إيتنغر. لكن هذا الفريق يرفض كلياً دعم مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي للأرقام الفلسطينية المعدلة. ويقول إيتنغر، وهو دبلوماسي سابق ومستشار استراتيجي، إن مكتب الإحصاء الإسرائيلي لم يكن يندهش قط من التناقض بين أرقامهم وأرقام الفلسطينيين، "والآن تراه مستعدين لأن يقطعوا الغصن الذي يجلسون عليه كي يبرروا عجزهم". ويذهب إيتنغر إلى أن "وثيقة المكتب ليست إلا رداً غير محترف من النوع الذي يخربش على فوطة مائدة في مطعم".

واليوم سيجري نقاش بشأن هذه المسألة للمرة الثانية في لجنة مراقبة الدولة. "ثمة مزاعم ومزاعم مضادة"، يقول شتيرن، "وأنا أريد مجابهة وجهاً لوجه". وهو لا يخفي استياءه من وثيقة مكتب الإحصاء الإسرائيلي. وعلى حد قوله فإن هذا المكتب لم يتفحص وثيقة الفريق الإسرائيلي - الأميركي، وإنما قرر بدلاً من ذلك اعتبار أن الفلسطينيين قاموا بعمل أفضل، "من دون أي دليل". أما في مكتب الإحصاء الإسرائيلي فهم يقولون أنهم لم يتفحصوا وثيقة تسيمرمان - إيتنغر لأنهم "لم يتسلموا دراسة معدة جيداً وإنما عرضاً بواسطة برنامج PowerPoint على الكمبيوتر". ويمكن اعتبار هذا التعليق بمثابة إهانة في اللغة الأكاديمية.

وفي الواقع، بدلاً من أن ينجح فريق تسيمرمان - إيتنغر في تسويق إجاباته نجح في تسويق أسئلته. فالفريق يشدد على أن أرقام مكتب الإحصاء الفلسطيني ليست معطيات وإنما توقعات مستقبلية تستند إلى الإحصاء الذي أجراه الفلسطينيون سنة 1997، والذي أسفر عن الرقم 2.6 مليون نسمة. وقد استند تفحص الفريق إلى الإحصاءات المتعلقة بالولادات والوفيات والهجرة إلى الداخل، كما جمعتها وزارة الصحة الفلسطينية، ولجنة الانتخابات الفلسطينية، ومكتب الإحصاء الإسرائيلي في إسرائيل، وسواها من الهيئات. "ولا مجال لذرة من الشك في حاجة هذه الأرقام إلى التدقيق فيها"، كما يقول البروفسور سيرجيو ديلا برغولا، وهو خبير ديموغرافي إسرائيلي في الجامعة العبرية ورئيس معهد التخطيط للشعب اليهودي.

مع ذلك، فإن الرد الذي يقدمه الفريق خلافي إلى حد بعيد. إذ استناداً إلى حساباته يبلغ عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.4 مليون نسمة، في الضفة 1.4 مليون نسمة، وفي قطاع غزة مليون نسمة. وهذا، في مقابل 3.8 ملايين نسمة بحسب أرقام مكتب الإحصاء الإسرائيلي حتى وقت قريب والتي هي: 2.4 في الضفة الغربية، و1.4 في القطاع. وماذا تقول المدرسة العريقة؟ يذهب ديلا برغولا إلى أن في الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً 3.3 ملايين فلسطيني.

وفي ندوة عقدتها جامعة حيفا منذ أسبوعين تقريباً، قدم البروفسور أرنون سوفير، الأستاذ في هذه الجامعة، سلسلة من التقديرات البديلة، لكنه قال أنه يميل إلى تأييد التقديرات السكانية المستندة إلى أرقام الجيش الإسرائيلي - أي ما مجموعه 3 ملايين نسمة، يقيم مليونان منهم بالضفة الغربية، ومليون بقطاع غزة.

وثمة، استناداً إلى أعضاء فريق تسيمرمان - إيتنغر، ما بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن 60% من اليهود و40% من العرب، ولذلك فإن التكافؤ السكاني بين اليهود والعرب بعيد جداً، وربما لن يحدث أبداً. أما ديلا برغولا، فيقول إننا إذا أخذنا في الحسبان اليهود في مقابل العرب فقط، فإن نقطة التكافؤ (50:50) ستحدث هذه السنة. لكن

إذا ما أخذ في الجانب اليهودي المهاجرون غير اليهود والعمال الأجانب في الحسبان، فإن الأكثرية اليهودية اليوم تصل إلى نحو 54٪، ونقطة التكافؤ متوقعة في منتصف العقد المقبل.

كيف يصل فريق تسيمرمان - إيتنغر إلى عدد سكان يقل بمقدار 1.4 مليون نسمة عن عدد مكتب الإحصاء الفلسطيني؟

يذهب الفريق إلى أن هناك انخفاضاً في نسبة التكاثر الطبيعي في أراضي السلطة الفلسطينية - من 3.8٪ سنة 1997 إلى 2.4٪ حالياً. واستناداً إلى أرقام وزارة الصحة الفلسطينية، وجد أعضاء الفريق أن عدد الولادات في الضفة الغربية وغزة كان في الحقيقة أدنى بنحو 274.000 نسمة من التوقعات التي أعلنها مكتب الإحصاء الفلسطيني. ويعزى هذا التطور الدراماتيكي، في رأي أعضاء الفريق، إلى هجرة السكان الكثيفة من القرى إلى المدن، وزيادة في استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وارتفاع في سن الزيجات، وارتفاع في نسبة الطلاق، وتوسع النظام التربوي. وهذا الزعم المتعلق بالانخفاض الدراماتيكي في نسب الولادات في زمن قصير إلى هذا الحد يعتبر ولا ريب الحلقة الأضعف في مزاعم الفريق.

ويقول ديلاً برغولا أنه لا يرى لم يتوجب عليه أن يصدق وزارة الصحة الفلسطينية أكثر من مكتب الإحصاء الإسرائيلي "الذي يحاول عادة القيام بعمل جيد".

ولا جدال في شأن زعم واحد على الأقل. فالفلسطينيون يحتسبون سكان القدس الشرقية الذين يبلغ عددهم 200.000 نسمة، وهذا ما يفعله الإسرائيليون أيضاً. غير أن الديموغرافيين الإسرائيليين قد أخذوا هذا الأمر في الحسبان، ولذا فلا جديد يذكر هنا. لكن الأمر الأدعى إلى الجدل إنما هو كون الفلسطينيين يحتسبون أيضاً 150.000 نسمة حصلوا على الجنسية الإسرائيلية منذ سنة 1993.

في سنة 1998 قال حسن أبو لبدة، مدير المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني آنذاك، إن الإحصاء اشتمل على "325.000 نسمة يقيمون خارج أرض فلسطين". وفي رأي إيتنغر أن اشتمال هؤلاء الناس في أرقام الإحصاء إنما يشبه ضم إسرائيل في إحصائها جميع الإسرائيليين الذين هاجروا إلى بلاد أخرى. إنما استناداً إلى حليحل، يتبين من تقارير مكتب الإحصاء الفلسطيني أن الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج تم ضمهم إلى استمارات الإحصاء، لكنهم لم يحتسبوا في جملة السكان.

لعل توقعات مكتب الإحصاء الفلسطيني افترضت، استناداً إلى الابتهاج الذي ولدته عملية أوسلو، أنه يمكن توقع حصيلة إيجابية لهجرة 230.000 نسمة إلى أراضي السلطة الفلسطينية بين سنة 1997 وسنة 2004. غير أن الواقع سجل، استناداً إلى إيتنغر، ميزان هجرة سلبياً من جرّاء هجرة عشرات الألوف إلى خارج تلك الأراضي سنوياً. ويزعم الباحثون أن هذا يعني وجود فارق يبلغ 300.000 نسمة بين الواقع والتوقعات. وقد كان هذا الموقف مؤخراً محل قبول جزئي حتى من جانب مكتب الإحصاء الفلسطيني.

وثمة مشكلة أخرى: توقعات نسبة الوفيات عند هذا المكتب أدنى من الأرقام التي تقدمها وزارة الصحة الفلسطينية. والسبب في هذا، على حد قول إيتنغر في ندوة جامعة حيفا، هو "أن الفلسطينيين لا يموتون كثيراً، أي أنهم لا يسجلون الوفيات بغية عدم فقدان الدعم من الأونروا.

ويذهب ديلاً برغولا إلى أننا "وإن طرحنا عدة مئات من الألوف من التوقعات، فإن هذا إنما يؤجل سنة التكافؤ الديموغرافي بضع سنوات إلى الأمام لا أكثر. وهل يغير هذا أي شيء؟" في رأيه أن هذه العملية شبه محتومة من جرّاء الظاهرة المسماة "الزخم الديموغرافي". فالبنية الفتية للسكان الفلسطينيين ستستجر عدداً أكبر من الأطفال. ومع هذا كله، يعتقد ديلاً برغولا أن كل هذا التركيز على "سنة التكافؤ إنما هو غلط، لأنه حتى لو كان الوضع يقتصر على نسبة 45٪ إلى 55٪ فإن له دلالات اجتماعية كبرى".

وتماماً مثل فرق التسلية، لم يزل جماعة الفريق الإسرائيلي - الأميركي من ناحية، وديلاً برغولا، وسوفير، وجماعة مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي من ناحية أخرى، يتنقلون خلال الأسبوعين الماضيين من مناسبة إلى مناسبة، ومن ندوة إلى ندوة، ومن مؤتمر إلى مؤتمر. ويقترن السجال بينهم بكثير من التصريحات القاسية. من ذلك أن ديلاً برغولا يقول عن عمل الفريق الإسرائيلي - الأميركي إنه "ليس إلا مجرد عمل علمي مزعوم. هم ليسوا ديموغرافيين. وهم ليسوا على معرفة واسعة بما يكتبون عنه".

ويقول البروفسور سوفير "إنهم يكذبون بوقاحة، ويبدأون بإسداء النصح لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الذي يعتبر واحداً من أفضل هذه المكاتب في العالم".

ويرد إيتنغر "بأن المرء لا يحتاج إلى أن يكون خياطاً كي يصبح أن الملك لا يرتدي ثياباً. إنها مجرد عملية جمع وطرح". وهو يقول إن عمله قد تمت مراجعته، وحاز دعم عدة ديموغرافيين بارزين في الولايات المتحدة. "نحن نستند إلى أرقام يوجد بينها تناسب واضح. أمّا المدرسة الأخرى فلم تكتشف أن ثمة معطيات إلا الآن." ويقول إيتنغر أيضاً إن فريقه يضم ثلاثة خبراء بما يجري في أراضي السلطة الفلسطينية، كالرئيس السابق للإدارة المدنية العميد (في الاحتياط) دافيد شاحف.

وثمة أيضاً، طبعاً، اتهامات متبادلة بالصدور عن دوافع سياسية. "الوثيقة التي وضعتها وثيقة سياسية، كاذبة، ولا علاقة لها بالواقع"، بحسب ما قال سوفير لإيتنغر في ندوة جامعة حيفا. ويدير إيتنغر موقعاً على الإنترنت يدعى "هاتيكفاه" ضد فك الارتباط. ويذهب سوفير إلى أن توقيت النشر قبل فك الارتباط ليس مصادفة، وإنما يصدر عن كون اليمين الإسرائيلي بدأ يكتشف أن استعمال الديموغرافيا سيف ذو حدين، وأنه بات يعمل الآن لغير مصلحتهم. "لقد غرزوا السهم وراحوا يرسمون الهدف من حوله"، على حد قول ديلاً برغولا. غير أن سوفير نفسه من كبار مؤيدي جدار الفصل، وأعضاء الفريق يبرزون وثائق يؤيد فيها أرقاماً متباينة، في نظرهم، لتلائم هدفه السياسي.*

(*) المصدر: مترجم عن موقع صحيفة "هآرتس" (2005/6/7) في الإنترنت: www.haaretz.co.il
اتضح، لدى مقابلة النص الإنكليزي بالنص العبري، أن هناك بعض الأخطاء في إيراد الأرقام، فقمنا بتصحيحها استناداً إلى النص العبري. والعنوان أعلاه مأخوذ منه أيضاً.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx